تمهيد:

يشكل هذا الفصل الدعامة الرئيسية للبناء التصوري للموضوع وهذا عن طريق إحاطته بجميع حيثيات البحث من أهمية وأهداف ومفاهيم مفتاحية واستمرارية لدراسات سابقة، وبالتالي يمكن اعتباره بحق مرحلة تمهيدية ومفصلية للفصول القادمة .

1- اسباب اختيار الدراسة :

ان اختيار أي باحث لموضوع ما دون غيره من المواضيع التي تحتاج الى دراسة ومعالجة له مبرراته وأسبابه وتعتبر هذه الاخيرة دوافع محفزة على اختيار موضوع جدير بالدراسة وعلى ضوء ذلك فان هناك مجموعة من الاسباب والخلفيات التي دفعتنا الى اختيار موضوع الرقابة الإدارية وأثرها على المجالس المنتخبة المحلية كدراسة لبعض بلديات الجلفة وهذه الاسباب تتراوح بينما هو ذاتي وموضوعي في آن واحد لذلك فإن الاسباب تتجلى في دوافع ذاتية وموضوعية وهي :

1- **دوافع ذاتية** : تلك الدوافع التي يشعر الباحث نحو موضوع البحث الذي هو بصدد القيام بانجازه ويمكن انجازها في :

- الرغبة والقناعة الشخصية لدراسة هذا الموضوع .
- طبيعة العمل والمحيط الاجتماعي والتجربة الشخصية المعاشة .
- ميل واهتمامنا لمثل هذه البحوث خاصة المتعلقة بالمواضيع القانونية ذات الطابع الاجتماعي .

2- دوافع موضوعية :

هي تلك الدوافع الخارجة عن ذاتية الباحث وتخص الموضوع العلمي للدراسة وتتمثل في :

* محاولة تقديم اضافة للبحوث العلمية وذا لان الموضوع جزء من التخصص.

* كون معظم الدراسات التي تناولت مثل هذا الموضوع كان طرحها سياسيا وقانونيا بحتا بينما هذه الدراسة تسعى الى التركيز على الجانب التنظيمي القانوني ذو البعد الاجتماعي .

2- اهمية الدراسة :

تتجلى اهمية هذه الدراسة في معرفة الرقابة الإدارية المطبقة على الادارة المحلية (البلدية) من اجل الكشف عن التأثيرات الموجودة جراء ذلك لان الادارة المحلية هي هيئة ادارية منتخبة محليا لها اتصال مباشر مع افراد المجتمع المحلي ، فهي تخدم مصالحه وتلبي حاجياته وتسعى لتحقيق التنمية المحلية ،كما تسعى هذه الدراسة الى اثراء البحث العلمي من خلال الكشف امبريقيا عن العلاقة بين الرقابة الإدارية وتأثيرها على اداء العضو في الادارة المحلية .

3- بناء الإشكاليـــــــــــــة:

يتشكل التنظيم الاداري في الجزائر كسائر البلدان من نظامين مختلفين من حيث خصائصها لكنهما متكاملين في نفس الوقت ،كما انهما يعتبران اسلوبان اداريان للتنظيم الاداري للدولة ،ويتمثلان في نظامي المركزية واللامركزية الإدارية ، فالأسلوب الاول (المركزية الإدارية) يقوم على اساس التوحيد وعدم التجزئة ،ويقصد بها توحيد النشاط الاداري في يد الهيئات الإدارية العليا في الجزائر،حيث تقوم هذه الهيئات الإدارية بالسيطرة على جميع الوظائف الإدارية من تخطيط وتوجيه ورقابة وتنسيق ،كما تتشكل على شكل هرم يتسع في القاعدة ويأخذ بالانحصار صعودا مما يجعل من اعضائه رؤساء ومرؤوسين الى درجات يعلو بعضها على بعض في سلم اداري منظم ،يخضع كل مرؤوس فيه لرئيسه خضوعا تاما وينفذ اوامره ويعمل تحت اشرافه وتوجيهه .

بينما الاسلوب الثاني من التنظيم الادراي (اللامركزية) هي نظام اداري يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية بين الادارة المركزية (الحكومة) وهيئات ووحدات ادارية اخرى اقليمية مستقلة قانونيا عن الادارة المركزية بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة لقدر معين من الرقابة الإدارية المركزية المتمثلة في الهيئات التنفيذية المتواجدة على مستوى كل ولاية ، وفي هذا النظام تتمتع الادارة المحلية ممثلة في البلدية بقدر من الاستقلال في ممارسة اختصاصاتها ،بينما تحتفظ الادارة المركزية بعض المرافق ،كما انها تمنح للأشخاص الاعتبارية المحلية (البلدية) سلطة انشاء وإدارة بعض المرافق العامة ذات الطابع المحلي .

ولهذا نجد البلدية التي تأخذ صفة اللامركزية الإدارية بمعنى الاستقلالية الإدارية امكانية التصرف في الشؤون الإدارية المتعلقة بالإقليم المحلي ، وكل مايخص انشغالات المواطنين في تراب الاقليم المحلي تتأسس على اساس خدمتهم ورعاية مصالحهم وتلبية حاجياتهم ،هذا الذي جعل المشرع الجزائري يخول له بعض الصلاحيات والمهام التي تمارسها في اطار الاعمال التي تمارسها هذه الإدارة وتشمل

التهيئة العمرانية والتخطيط والتجهيز حيث تضع مخطط تنموي يخص الاقليم المحلي وينفذ على المدى القصير او المتوسط او البعيد هذا مع الاخذ بعين الاعتبار برنامج الحكومة ومخطط الولاية ،وفي المجال الاجتماعي تقوم بالتكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة

ومد يد المساعدة لها في مجالات الصحة والتشغيل والسكن والتعليم ،اما في مجال الاقتصادي حيث يوكل لها القيام بكل مبادرة او عمل من شانه تطوير الانشطة الاقتصادية المسطرة في المخططات التنموية وكذلك تشجيع المتعاملين الاقتصاديين في هذا المجال الاقتصادي وترقية الجانب السياحي في الاقليم وتشجيع المتعاملين في هذا المجال وكذا انشاء مؤسسات عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية المعنوية .

ذلك ان البلدية (ادارة محلية) تمارس اعمالها ونشاطاتها ضمن اختصاصاتها المخولة لها وتحت وظيفة ادارية تمارس عليها من قبل سلطة ادارية اعلى منها في التدرج الهرمي لمؤسسة الدولة تتمثل في ادارة الولاية هاته الاخيرة التي تعبتر جماعة اقليمية عمومية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي ولها اختصاص سياسة واقتصادية واجتماعية وثقافية ...الخ

وتتشكل ادارة الولاية من المجلس الشعبي الولائي الذي يعتبر جهاز مداولة على مستوى الولاية ويعتبر الاسلوب الامثل للقيادة الجماعية والصورة الحقيقية التي بموجبها يمارس سكان الاقليم حقهم في تسييره والسهر على شؤونه ورعاية مصالحه ، ومن الوالي الذي يعتبر سلطة ادارية سياسية في نفس الوقت ويشكل السلطة الاساسية في الولاية ، وعلى هذا الاساس فهو يتمتع بصلاحيات هامة جدا تتمثل في كونه من جهة ممثلا للدولة ،ومن جهة اخرى ممثلا للولاية ، ومن بين الوظائف التى تمارسها ادارة الولاية على البلدية هي الرقابة الإدارية او بمفهوم القانون الوصاية والتي تتمثل في الاجراءات والممارسات والمتابعة التي تقوم بها الادارة الولاية وعلى رأسها الوالي على الادارة المحلية (البلدية) كهيئة منتخبة ممثلة لسكان المجتمع المحلي ،وكذالك على اعضاء الادارة المحلية وأيضا على اعمال الادارة المحلية ، فالرقابة الإدارية على البلدية كهيئة منتخبة من خلال حلها عن طريق انهاء وجودها قبل النهاية الطبيعية لمدتها وهو أخر مظاهرها الرقابة الإدارية على البلدية وذلك بتجريد اعضائها من العضوية ، او توقيف عملها ، اما الرقابة الإدارية على اعضائها فتكون من خلال الاليات التالية ،اما

المصادقة على المشاريع وخطط البلدية والذي يعكس القبول والموافقة على ذالك الخطط .ويتضمن بالتالي التطبيق المباشر لخطط البلدية ومشاريعها بعد المصادقة عليها من طرف ادارة الولاية الهيئة التنفيذية ،او الحلول وهنا تقوم ادارة الولاية باقتراح خطط ومشاريع تحل محل خطط ومشاريع البلدية ،وهنالك الرفض وهي الالية العكسية للمصادقة والتي تعني عدم الموافقة على خطط ومشاريع البلدية من طرف ادارة الولاية .

وفي دراستنا للرقابة الإدارية تطرقنا الى عدة مقاربات سوسيولوجية سواء في التنظيم او الادارة وهذا لدراسة اليات وأدوات الرقابة لأنها بالدرجة الاولى اليات قانونية تنظيمية ونقدها ودراسة تأثيره على الفاعل في البلدية الذي من خلاله ينعكس على النواحي الاجتماعية . إذن فالرقابة الممنوحة للهيئة التنفيذية على الادارة المحلية تجعلنا نبحث عن الأسباب التي من شأنها أن تساهم في تعطل المشاريع التنموية من خلال الرقابة الإدارية .

4- تساؤلات الدراسة:

تناولنا في هذه الدراسة السوسيولوجية الى تبني مجموعة من التساؤلات ومن خلالها طرحنا التساؤل العام في الاشكالية التالية :

***هل الرقابة الإدارية للهيئة التنفيذية تأثير على أداء العضو المنتخب في المجلس الشعبي البلدي ؟**

وتندرج ضمن هذا التساؤل العام تساؤلات فرعية هي:

1- مامدى تأثير الرقابة الإدارية على الحد من أداء العضو المنتخب وتقيده ؟

2- مامدى تأثير الرقابة الإدارية على تصفيد* الاستقلالية المالية للبلدية ؟

* **تصفيد** : بمعنى التقييد المفرط.

5-الفرضية العـــــــامة :

انطلاقا من الاشكالية المطروحة والجوانب التي سوف يرتكز عليها البحث لذا طرحنا فرضية عامة وذيلنها بفرضيات جزئية للتحقق الامبريقي:

* للرقابة الإدارية للهيئة التنفيذية تأثير على أداء العضو المنتخب في المجلس الشعبي البلدي .

الفرضية الأولى :

* تحد الرقابة الإدارية من أعمال البلدية وتجعل العضو المنتخب في المجلس الشعبي البلدي مقيدا

الفرضية الثانية :

* للرقابة الإدارية أثـــر على تصفيد الاستقلالية المالية للبلدية .

6- اهداف الدراسة :

ان كل دراسة تنشا على أسس وهذه الاسس تعتبر السبب في قيام ووجود ظاهرة تستحق الدراسة ، لذا فان هذه الدراسة هي الاخرى تقوم على اسس تعتبر اهداف تسعى للوصول اليها ، ويمكن ايجاز اهداف الدراسة فيمايلي :

1- معرفة دور الذي تؤديه الرقابة الإدارية (الوصايا) الممارسة على الادارة المحلية من خلال الاعمال والوظائف التي تقوم بها هاته الاخيرة .

2- معرفة تأثير الرقابة الإدارية على اعضاء الادارة المحلية كأشخاص منتخبين من طرف مواطني المجتمع المحلي.

3- معرفة رأي واتجاهات اعضاء البلدية حول الرقابة الإدارية الممارسة عليهم من طرف ادارة الولاية .